اقتصاد

فوضى نقدية في السودان

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

أثار قرار بنك السودان المركزي، المتعلق بمراجعة تنظيم خدمتي السحب النقدي والتحويل عبر التطبيقات المصرفية، استياءً واسعاً بعدما عجزت البنوك عن توفير سحوبات نقدية للمواطنين، ما أدى إلى انتشار تجارة العملة المحلية في السوق السوداء في ظل تراجع قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار بنسبة تفوق 300 في المائة خلال عام الحرب، ليصل إلى أكثر من 2250 جنيهاً، مع استمرار ارتفاع الأسعار وفوضى الأسواق. وحدد البنك المركزي سقف السحب اليومي عبر البنوك عند ثلاثة ملايين جنيه، والسحب عبر ماكينات الصرف الآلي عند 50 ألف جنيه يومياً. كما قرر رفع سقف التحويلات عبر التطبيقات المصرفية إلى 15 مليون جنيه يومياً بدلا من ستة ملايين جنيه في السابق. وقال الاقتصادي والأستاذ الجامعي هارون بشير لـ«العربي الجديد» إن قرارات البنك المركزي دائما ما تصطدم بالواقع، رغم أن هدفها إيقاف التدهور في القوة الشرائية واستقرار أسعار السلع والخدمات، إلا أنه في ظل غياب نشر مؤشرات التضخم الرسمية منذ بداية الحرب السودانية وهيمنة السوق الموازية على النقد الأجنبي، لن تجد تلك القرارات أرضية إيجابية لمصلحة المواطن، بل انقلبت في أحيان كثيرة ضد القطاع المصرفي نفسه. وأضاف أنه في ظل استمرار الحرب، أصبح البنك المركزي هو الممول الرئيس للخزينة العامة التي فقدت أكثر من 90 في المائة من إيراداتها، ما أضعف قدرة الأخير على التحكم في السوق. واعتبر أن الدليل على ذلك هو تدهور القوة الشرائية وانتشار فوضى الأسعار وما يحدث الآن من تجارة في العملة المحلية والأجنبية من دون تدخل رقابي. وأكد أن الوضع النقدي لن يتحسن فيما الحرب مستمرة والقاعدة الإنتاجية مدمرة، كما يحدث الآن في ما تبقى من النشاط الزراعي، وسط خروج السودان كليا من منظومة الإنتاج الزراعي، بالتزامن مع ضعف المعونات والمساعدات الدولية وهروب رؤوس الأموال والقوة العاملة، واتساع نطاق تهريب ما تبقى من سلع إلى الخارج. وقال إسحاق محمود، وهو عامل في محطة وقود، لـ«العربي الجديد»، إن توجيهات أصحاب المحطة بعدم التعامل عبر التطبيقات المصرفية خلقت فوضى كبيرة، وقد «واجهتنا مشكلة في التعامل مع أصحاب السيارات الذي نددوا بالقرار» على حد تعبيره. كما اتخذت بعض الشركات الكبرى العاملة في مجال التوزيع والنقل قرارا مماثلا بعدم التعامل عبر التطبيق المصرفي، وقال محمد التوم، وهو عامل في إحدى هذه الشركات، لـ«العربي الجديد»، إن شركته ظلت تتعامل بالتطبيقات بعد قرار المركزي، «ولكن تحجيم السحب من البنوك ووضع قيود على التحويلات جعلتنا نعدل قراراتنا». وقالت إحدى العاملات في سلسلة مطاعم كبرى لـ«العربي الجديد» إن توجيهات أصحاب المطعم بعدم التعامل إلا بالكاش أدت إلى تخفيض نسبة الزوار اليومية مع حدوث ركود شبه تام في النشاط. وشرح المواطن زكريا الطاهر لـ«العربي الجديد» أنه «لا يعقل أن يعاني المواطن في حصوله على النقد المحلي وبنك السودان لا يحرك ساكناً»، وأضاف: «كنا نتخوف من تجارة الدولار والآن ظهرت تجارة الجنيه السوداني، بعدما أوقفت كل المؤسسات تعاملاتها بالتطبيقات المصرفية».

(فيليب فونغ، فرانس برس)

ازدهار السياحة اليابانية

أظهرت بيانات رسمية، الجمعة، أن اليابان سجلت مستوى قياسيا مرتفعا لعدد الزائرين شهريا في يونيو/ حزيران، حيث ساهم ضعف الين في تغذية طفرة سياحية أصبحت محركا رئيسيا للاقتصاد. وأظهرت بيانات من منظمة السياحة الوطنية اليابانية أن عدد الزوار الأجانب للعمل والترفيه بلغ 3,14 ملايين في الشهر الماضي، متجاوزا الرقم القياسي الشهري السابق البالغ 3,08 ملايين المسجل في مارس/آذار وارتفاعا من 3,04 ملايين في مايو/ أيار. وكان عدد الوافدين البالغ 17,78 مليونًا حتى يونيو/حزيران سجّل أيضًا رقمًا قياسيًا لفترة نصف عام، وكان في طريقه إلى تحطيم أعلى مستوى سنوي قياسي بلغ 31,9 مليونًا في عام 2019، قبل أن تغلق جائحة كوفيد-19 الحدود العالمية.

أخبار

ارتفاع حيازات الأجانب من السندات الأميركية

ارتفعت الحيازات الأجنبية من سندات الحكومة الأميركية لتسجل مستوى قياسيًا خلال شهر مايو/ أيار. وأظهرت بيانات وزارة الخزانة الأميركية، ارتفاع حيازات الأجانب من سندات الخزانة بمقدار 89,6 مليار دولار إلى 8,13 تريليونات

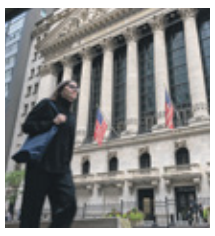

دولار في مايو، وهو أعلى مستوى في السلسلة الزمنية التي تعود إلى العام 2000. ولا تزال اليابان أكبر دائن أجنبي لحكومة الولايات المتحدة، رغم خفض المستثمرين اليابانيين حيازاتهم من ديون الحكومة الأميركية للشهر الثاني على التوالي، لتسجل 1,13 تريليون دولار في مايو من 1,15 تريليون دولار في إبريل.

الصين تتجه إلى توسيع مصادر الضرائب

قال هان وين شيو نائب المدير المسؤول عن الشؤون المالية والاقتصادية للحزب الشيوعي الصيني الجمعة، إن الصين ستزيد من القدرة المالية المستقلة للحكومات المحلية وتوسع مصادر ضرائبها. وتابع في مؤتمر صحافي في بكين عقب اجتماع رئيسي للحزب اختتم يوم الخميس أن الحكومة المركزية ستزيد أيضا التزاماتها بالإنفاق المالي.

اليابان ستوضح موقفها بشأن النقد الأجنبي

أعلن وزير المالية الياباني شونيتشي سوزوكي الجمعة أنه سينقل موقف اليابان بشأن النقد الأجنبي في اجتماعات زعماء مالية مجموعة العشرين المقرر عقدها في ريو دي جانيرو الأسبوع المقبل. وقال في مؤتمر صحافي دوري بعد اجتماع مجلس الوزراء «لا أستطيع التعليق على ما قد يحتويه جدول أعمال اجتماع مجموعة العشرين، لكن اليابان تأمل أن تنقل موقفها بحزم بشأن مختلف القضايا الدولية بما في ذلك العملات». وفي المؤتمر الصحافي نفسه، انتقد سوزوكي وزير التحول الرقمي تارو كونو، الذي دعا في مقابلة إعلامية بنك اليابان إلى زيادة أسعار الفائدة لتعزيز الين.

انخفاض اسعار المنتجين الصناعيين في المانيا

تراجع مؤشر أسعار المنتجين في القطاع الصناعي بألمانيا خلال الشهر الماضي، وذلك بفضل استمرار مساهمة الطاقة في خفض تكاليف مدخلات الإنتاج. ووفق بيانات مكتب الإحصاءات الفيدرالي، الجمعة، تراجعت أسعار المنتجين بالقطاع الصناعي 1,6% على أساس سنوي في يونيو/ حزيران تماشياً مع التوقعات، بعد انخفاضها 2,2% الشهر السابق، لكنها ارتفعت 0,3% عند استبعاد عنصر الطاقة. وهبطت أسعار الطاقة بنسبة 5,9% على أساس سنوي.

تحذيرات من صعوبات مالية تواجه بريطانيا

لندن ـ **العربي الجديد**

حذرت وزيرة الخزانة البريطانية راشيل ريفز من أن «قرارات صعبة» تنتظرها في الوقت الذي تحاول فيه إصلاح المالية العامة في بريطانيا، ما يزيد من احتمال زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق في ميزانيتها الأولى في الخريف.

وقالت ريفز لوكالة بلومبيرغ، في أول مقابلة تلفزيونية لها منذ فوز حزب العمال بانتخابات المملكة المتحدة قبل أسبوعين: «سأكون صادقةً بشأن حجم التحدي، وسأتحدث مع الناس»، «سأكون مختلفةً». وقالت ريفز، وهي أول وزيرة للمالية في بريطانيا، إنها ستطلع البرلمان هذا الشهر على ميراثها المالي من المحافظين، بينما ستحدد أيضًا موعدًا لميزانية تحدد فترة بداية حزب العمال في منصبه. وبعد سنوات من العلاقات المتوترة، تتطلع المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وفق بلومبيرغ، إلى إعادة ضبط علاقتهما جزئياً في رد فعل على احتمال فوز الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب برئاسة ثانية. ومن أجل تحريك الأمور، سيستضيف رئيس وزراء المملكة المتحدة كير ستارمر أكثر من 40 زعيمًا في قمة الجماعة السياسية الأوروبية. وتسعى الحكومة العمالية التي فازت بأغلبية ساحقة إلى رفع حجم تجارتها مع دول الاتحاد الأوروبي وتذليل العقبات الجمركية أمام الشركات البريطانية المصدرة إلى أوروبا بعد خروج بريطانيا من عضوية الكتلة الأوروبية. وقد أعلنت الحكومة المحافظة التي أطاحت بها الحكومة أخيراً عن خطط مفاجئة في شهر مارس/ آذار للتخلص التدريجي من نظام الضرائب البريطاني القديم المطبق على «غير المقيمين»، والذي يعفي الأفراد الأثرياء من دفع الضرائب على الدخل الذي يكتسبونه في الخارج. لكن في الفترة التي سبقت فوزه في الانتخابات التي جرت في الرابع من يوليو/ تموز، تعهد حزب العمال بإلغاء الإعفاءات الدائمة التي يمكن للمهاجرين المولودين خارج المملكة المتحدة الحصول عليها إذا وضعوا أصولهم غير البريطانية في صندوق ائتماني في غضون 15 عامًا من انتقالهم إلى بريطانيا. وتتأهب شركات الاستثمار ومديرو الثروات والمصرفيون الخاصون الذين يقدمون الخدمات المالية لنحو 70 ألف فرد مقيم في المملكة المتحدة يحملون وضع «غير مقيم»، لبدء الإصلاح الضريبي التاريخي.

مصارف

المودعون اللبنانيون يرفضون مشروعاً «يدفن» حقوقهم

يلاقي مشروع تكتل التيار الوطني الحر الذي يبحثه البرلمان اللبناني حول ودائع المواطنين المحتجزة في المصارف رفضاً واسعاً من أصحاب الحقوق

بيروت ـ **رينا الجهّال**

يستعد المودعون في لبنان لمعركة جديدة مع السلطات، وسط إصرار على إبقاء قضيتهم حاضرة ميدانياً وتسليط الضوء عليها باستمرار منعاً لـ«دفنها» أو التخلّص منها بخطط مقنّعة تصبّ باتجاه شطب الودائع وتبرئة المصارف. وتواصل المصارف اللبنانية منذ نحو خمسة أعوام احتجاز أموال المودعين وفرض قيود صارمة على السحوبات عبر تعاميم اقتطعت خلال هذه الفترة جزءاً كبيراً من قيمتها وحاصرت المستفيدين بمبالغ شهرية بالدولار الأميركي النقدي، لا تكفي لتأمين المواطن معيشته بالحدّ الأدنى، في ظلّ الزيادات الكبيرة في أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وأكلاف التعليم والمساكن والإيجارات والطبابة ومختلف الخدمات.

وفي آخر تحرّك لرفض ما أسموها «خطط شيطانية تناقشها اللجان النيابية لشطب الودائع والتخلّص من قضية المودعين»، نفذت جمعية «صرخة المودعين» تحركاً، الاثنين، أمام مقرّ مجلس النواب في بيروت، ملقية الضوء على أخطر ما في المشروع الذي تقدّم به التيار الوطني الحر (برأسه النائب جبران باسيل)، خصوصاً على صعيد فك الارتباط بين المودع والبنك. وتقدّم تكتل التيار الوطني الحر البرلماني («لبنان القوي») عبر النائب سيزار أبي خليل باقتراح قانون الصندوق الائتماني لحفظ أصول الدولة وإدارتها، وقد لاقى اعتراض جمعيات المودعين وخبراء اقتصاديين وماليين، خصوصاً على صعيد المادة الخامسة منه التي تنصّ على أنه «يمكن لمن يرغب من المودعين طلب تسجيل الوديعة المترتبة له بذمة أي مصرف تجاري لبناني، لغاية ثلاثة ملايين دولار أميركي، في سجّل الودائع الذي سيصار إلى إنشائه لدى مؤسسة ضمان الودائع، بهدف تمكين مؤسسة ضمان الودائع من شراء هذه الوديعة على مراحل حسب الإمكانات المتوفرة والناتجة عن حصة المؤسسة في أرباح الصندوق وأية هبات تتلقاها مؤسسة ضمان الودائع من الخزينة اللبنانية على قاعدة القرش الدائر وفقاً لشروط محددة».

ومن هذه الشروط، «أن تكون الوديعة معروفة المصدر وناتجة عن أعمال مشروعة ومسددة عن مصدرها الضرائب المستحقة عليها، يجري تحويل الودائع القائمة بتاريخ 2019/10/1 من الليرة اللبنانية إلى الدولار الأميركي حسب سعر الصرف 1515 ليرة لبنانية للدولار الواحد، أن لا تكون الوديعة قد نشأت بعد 2019/10/1، ولا تؤخذ بالاعتبار أية زيادات لحقت الودائع بعد هذا التاريخ باستثناء ودائع الأجراء والموظفين التي نشأت بسبب علاقة العمل أو الوظيفة».

كذلك، يشترط أن «تُنزَل الفوائد على جميع الودائع لتصبح واحداً ونصفاً بالمائة بصورة سنوية غير مركبة، كما لا تخضع الودائع التي لا تزيد عن 300 ألف دولار أميركي لعملية التدقيق لجهة المصدر، وتحل مؤسسة ضمان الودائع مكان المودع في علاقته مع المصرف، ويمكن إخضاع الضمان الاجتماعي والنقابات القانونية لأحكام خاصة في ما يعود لسقوف المبالغ المتكفلة إعادتها». في الإطار، يعبّر محمد إبراهيم فحيلي، خبير استراتيجي في مجال المخاطر وخبير اقتصادي نقدي، في حديثه مع «العربي الجديد»، عن رفضه «رفضاً قاطعاً لإجراء/القانون المقترح لإنشاء صندوق سيادي، أو مؤسسة خاصة أو أي اقتراح ولد من رحم السلطة السياسية الحاكمة لاسترداد الودائع».

ويشير فحيلي إلى أنّ هناك مخاوف رئيسية ربطاً بهذه «الخطوات» منها قد يكون تأمين رأس المال الأولي الكافي للصندوق أمراً صعباً، خاصة في اقتصاد يعاني من ضغوط مالية، كما أن هذا الصندوق سوف يشجّع البنوك على اتخاذ مخاطر أعلى، على افتراض أن صندوق التعافي سوف ينقذها من حالة الإفلاس، كما سيكون من المستحيل ضمان شفافية وكفاءة إدارة الصندوق لتجنب الفساد وسوء تخصيص الموارد، وقد يؤدي تحويل الأموال من مجالات حيوية أخرى لإنشاء صندوق استرداد الودائع إلى زيادة الضغط على الاقتصاد. ويضيف الخبير الاقتصادي النقدي أنه «لن يكون كسب ثقة الجمهور بالصندوق أمراً سهلاً، خاصة بالنظر إلى انعدام الثقة الحالي بالقطاعين العام والمصرفي، ولن تكون لدى الصندوق سيولة كافية لتغطية طلبات المودعين واسعة النطاق أو المصارف الفاشلة، وقد يؤدي النفوذ السياسي إلى تقويض عمليات الصندوق وعملية صنع القرار، وبالتالي، وبالنظر إلى تحديات الفساد داخل الحكومة اللبنانية، يصبح إنشاء صندوق لاسترداد الودائع شبه مستحيل».

من ناحية ثانية، يقول فحيلي «يجب التأكيد أن اهتمام الحكومة يجب أن يصبّ في مصلحة كل المواطنين والاقتصاد بجميع القطاعات المنتجة»، لافتاً إلى أنه «في الاقتصاد، لا يوجد مفهوم لإعادة تكوين الودائع، فالكلام الصحيح يكون عن إعادة تكوين السيولة التي فقدت بسبب التوظيفات الفاشلة، وأيضاً إعادة تكوين رأس المال، وسداد المودعين بالكامل (حتى الخزينة الأميركية عاجزة عن تأمين السيولة الذي يطلبها المودعون - أوراق نقدية)»، معتبراً أنّ «المطلوب الآن هو استعادة الثقة بين القطاع المصرفي والمجتمع اللبناني (أفراد ومؤسسات)، وهو ما لا يمكن تحقيقه من خلال محاولة القيام بالمهمة المستحيلة المتمثلة في سداد كل الودائع. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تركز الجهود على طمأنة المودعين بشأن سلامة أموالهم في الحسابات المصرفية».

ويردف: «يجب على المصارف التجارية بناء السيولة اللازمة لتلبية طلبات العملاء على السحب والقروض، وتقع على عاتق المصارف مسؤولية دعم المصرف المركزي والتعاون معه في هذا المسعى، ومن الممكن تحقيق ذلك في بيئة اقتصادية داعمة».

ويلفت فحيلي إلى أن «عدداً من المصارف اللبنانية يستفيد حالياً من ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية، ويختار استثمار السيولة المتاحة لديه في هذه الفرص ذات الفائدة المرتفعة بدلاً من تلبية مطالب المودعين بالسحب أو دعم الوكلاء الاقتصاديين المتعثرين مالياً، كما هو متوقع تقليدياً من البنوك. وقد جرى تمكين هذه الممارسة تحت إشراف مصرف لبنان من خلال التعاميم الأساسية 150 و154 و165. وعلى الرغم من أن هذا السلوك غير أخلاقي، إلاّ أن هذه المصارف تمكنت من تجميع سيولة صحية، ما سيساعدها في العودة إلى الخدمة الكاملة للاقتصاد اللبناني». ويتابع: «من المهم ملاحظة أنّ المصارف توقفت عن دفع الفائدة على الودائع في عام 2020، ومنذ ذلك الحين، اعتمدت بشكل كبير على العمولات والرسوم المفروطة لتوليد الدخل. وينعين على المصارف أن تتحمّل المسؤولية عن سوء إدارتها المخاطر، ولا ينبغي تأميم الخسائر الناجمة عن ذلك من خلال إنشاء صندوق لاسترداد الودائع أو صندوق سيادي».

في إطار التحركات، يؤكد مصدر من جمعية صرخة المودعين، لـ«العربي الجديد»، أنّ الجمعية «مستمرّة، ونستعد لتحركات قوية على الأصعدة كافة، إذ لن نقبل بأي شكل من الأشكال بتمرير أي قانون لا يعيد كامل أموال المودعين من دون أي شطب، وسنواصل الضغط على الجهات المعنية لضمان تحقيق العدالة للمودعين واستعادة حقوقهم كاملة».

وتلفت الجمعية إلى أنّ «الحلول المطروحة لم تكن فعالة حتى الآن، وهناك حاجة ملحة لتدخلات جذرية وسريعة لإيجاد حلول عملية ومستدامة، ويتطلب الأمر إرادة سياسية حقيقية وتعاوناً بين جميع الأطراف المعنية لإيجاد طريق للخروج من هذه الأزمة وضمان حقوق المودعين واستعادة أموالهم بشكل عادل ومنصف».

أما بالنسبة إلى مشروع القانون الذي تقدّم به التيار الوطني الحر، فتقول الجمعية: «كانت لدينا ملاحظات كثيرة عليه، أبرزها كان عدم فك الارتباط بين المودع والمصرف في أي مشروع يهدف إلى الانتظام المالي أو رد أموال المودعين، ولقد قمنا بنقل هذه الملاحظات إلى النائب سيزار أبو خليل، على أمل أن تؤخذ بالاعتبار في أي تعديلات مستقبلية على المشروع». مشيرة إلى أننا «نؤمن بأنّ أي قانون جديد يجب أن يكون مبنياً على مبادئ العدالة والشفافية، وأن يضمن حقوق المودعين بشكل عادل ومنصف». كما تشير الجمعية إلى أن «ما تبقّى من أموال المودعين في المصارف اللبنانية يقدر بأكثر من 70 مليار دولار، ولكن العديد من المودعين اضطروا لسحب جزء من أموالهم بخسائر كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية لتلبية احتياجاتهم المعيشية اليومية».

تقوم المصارف اللبنانية بإعادة تكوين سيولتها متجاهلة الحقوق

خلال تحرك في بيروت، 19 أغسطس 2023 (أنور عمرو/ فرانس برس)

انعكاس الأزمة النقدية على الأسر

أشار تقرير للبنك الدولي في مايو/ أيار 2024، إلى أنّ معدل الفقر في لبنان ارتفع أكثر من ثلاثة أضعاف خلال العقد الماضي إلى 44% من مجموع السكان، لافتاً إلى أنّه بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية التي طال أمدها ودخلت عامها الخامس أجبرت الأسر على اعتماد مجموعة متنوعة من استراتيجيات التكيف، بما في ذلك خفض معدل استهلاك الغذاء والنفقات غير الغذائية، فضلاً عن خفض النفقات الصحية، مع ما قد يترتب عليه من عواقب وخيمة على المدى الطويل.

بروفايل

يتصدر جي دي فانس الاخبار العالمية بعدما رشحه دونالد ترامب ليكون نائب الرئيس في حال فوزه في الانتخابات. وفانس يقع على يمين ترامب في العديد من القضايا الجوهرية

جي دي فانس

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

أضحى السيناتور الأميركي عن ولاية أوهايو جايمس ديفيد فانس المعروف بـ«جي دي»، نائباً مستقبلياً للمرشح إلى الرئاسة الأميركية دونالد ترامب، هو الذي يتحدث كثيرا عن نشأته في أوساط الطبقة العاملة، التي تمثل خزاناً انتخابياً مهماً في بعض المناطق في ظل خطابات تؤكد على تراجع التصنيع، ما يبرر الدعوة إلى الحمائية الاقتصادية العزيزة على قلب ترامب. هذا العسكري السابق، البالغ من العمر 39 عاماً، والذي انتخب سيناتورا في 2022، أضحى مدافعا شرسا عن الرئيس السابق والمرشح الجمهوري دونالد ترامب، بعدما كان يبدي قلقه في 2016 من أن يتحول ترامب إلى «هتلر أميركا».

غير أن الرجلين يشتركان في مواقفهما في العديد من القضايا التي ستكون حاسمة مرة أخرى في الحملة الانتخابية الحالية، فهما ضد الهجرة ويعتبران مدافعين بقوة عن الحمائية الاقتصادية. يحاول فانس مع ترامب إحياء مشروع عزيز على هذا الأخير، حيث بعث من جديد فكرة بناء جدار على حدود الولايات المتحدة الأميركية مع المكسيك من أجل وضع حد للهجرة غير الشرعية، التي يعتبرها ترامب نوعا من الغزو الذي جلب الدمار («أمة موجودة في وضعية تدهور»). رهان ترامب على جي دي فانس يمكن أن يأتيه بأصوات من ولاية أوهايو. تلك الولاية المتارجحة التي يعول فيها على الأصوات العمالية، وهي الفئة التي يؤكد دي فانس أنه يتحدر منها. ويأتي فانس من وسط متواضع في منطقة عانت من تراجع التصنيع والبطالة، قبل أن يلتحق بالجيش ويحصل على منحة دراسة بجامعة يال، ويبدأ مساراً مهنياً مغايراً في وادي السيليكون.

كتب عن مسار حياته في كتاب اصدره في 2016، تحت عنوان Hillbilly Elegy (مرثية ريفية)، وكان أحد أكثر الكتب مبيعا في ذاك العام، ويتناول فيه محنة مسقط رأسه في أبالاتشيا ودورة الفقر التي تعيشها المنطقة. وتحول الكتاب إلى فيلم في العام 2020، إلا أنه لم يحظ بالمشاهدات الكافية في الصالات، ليصبح اليوم من بين الأفلام الأكثر مشاهدة على «نيفليكس» بعدما تصدر اسم فانس الأخبار كنائب لترامب. تمكن فانس، الذي يتحدر من أب مدمن على الخمر وام تعاني من أزمات صحية متتالية، من التخلص من الفقر والالتحاق بإحدى أكبر الجامعات بالولايات المتحدة، وهو نموذج يستطيع عبر مساره خدمة هدف ترامب الحالم بالعودة إلى البيت الأبيض.

يحاول عبر خطاب عاطفي وشعبوي استمالة الناخبين في المناطق التي يعتبرها منسية، مركزا على الطبقة العاملة التي وعد بأن يدعمها بدل دعم وول ستريت، متهما الرئيس الحالي جو بايدن بأنه جعل الولايات المتحدة أكثر ضعفا وأكثر فقرا.

يؤكد على أنه يريد أن يجعل الولايات المتحدة أقل ارتهانا لليد العاملة الأجنبية والطاقة الأجنبية، كما يتطلع إلى إعادة النظر في المساعدات العسكرية، فإذا كان يدافع عن ترامب ويعلن ولاءه له، ويتقاسم معه رؤاه الرامية إلى تقييد الهجرة واللجوء إلى الحمائية الاقتصادية، فإنه يبدو أكثر يمينية في الكثير من القضايا الأخرى، فقد أعلن عن معارضته للاستثناءات عندما يتعلق الأمر بالإجهاض، حتى في حالة الحمل الناتج عن الاغتصاب. ويتقاسم مع ترامب دعوته لفرض ضريبة 10% على الواردات، وهي ضريبة ستكون أعلى عندما يتعلق الأمر بالصادرات من الصين، بهدف حماية الصناعات الأميركية وفرص العمل. ويتطلع فانس إلى تخفيف الحضور في أوروبا من أجل تسخير كل الوسائل لمواجهة الصين، بما في ذلك عبر الوسائل العسكرية، فقد دعا في عدة مناسبات إلى الدفاع عن تايوان، منتقدا سياسة بايدن على هذا المستوى. ويدعو إلى فك ارتباط الولايات المتحدة مع أوكرانيا، حيث يرى أن محاولة زعزعة استقرار روسيا عبر الحرب كان أمرا فاشلا، غير أن الأهداف الاستراتيجية الأخرى تحققت، والتي تتمثل في خلق نوع من التباعد بين الاقتصاد الروسي واقتصاد الاتحاد الأوروبي، وتعزيز انخراط هذا الأخير في منظمة الحلف الأطلسي.

أخبار

صفقة أوروبية مع صربيا

قال نائب رئيس المفوضية الأوروبية ماروس سيفكوفيتش إن الاتفاق بشأن المواد الخام، بما في ذلك سلاسل توريد وإنتاج الليثيوم، الذي وقعه الاتحاد الأوروبي وصربيا الجمعة من شأنه أن يشجع المزيد من الشركات على الاستثمار في البلاد. وتابع خلال زيارة إلى بلغراد: «إننا نعمل على خلق أرضية متساوية من أجل تكامل أعمق للسوق. نأمل ونعتقد أن هذا من شأنه أن يفتح بوضوح فرصاً جديدة ويطلق العنان للإمكانات لمزيد من الاستثمارات الأوروبية».

تأييد خفض الفائدة في أوروبا

أيد اثنان من صناع السياسات في البنك المركزي الأوروبي الجمعة، المزيد من خفض أسعار الفائدة، معربين عن ثقتهما الكبيرة في أن التضخم يتجه نحو هدف البنك المركزي الأوروبي العام المقبل. أبقى البنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة ثابتة يوم الخميس، وقالت رئيسته كريستين لاغارد إن قراره المقبل في 12 سبتمبر/أيلول «مفتوح على مصراعيه»، متوقفة عن إعلان النصر على موجة التضخم المرتفع التي أعقبت جائحة كوفيد-19. لكن محافظ البنك المركزي الفرنسي فرانسوا فيليروي دي جالهاو وزميله الليتواني جيديميناس سيمكوس كانا أكثر وضوحا الجمعة، حيث دعما توقعات السوق بخفض أسعار الفائدة مرتين أخريين هذا العام، في سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول. وقال فيليروي في مقابلة مع إذاعة «بي إف إم بيزنس» الفرنسية: «توقعات السوق لمسار أسعار الفائدة تبدو معقولة إلى حد ما بالنسبة لي في الوقت الحالي». وذهب سيمكوس إلى أبعد من ذلك، حيث قال في مؤتمر صحافي في فيلنيوس إن الأسعار «ستستمر في الانخفاض، وبشكل كبير» بنحو نقطة مئوية واحدة سنوياً. ويتماشى هذا مع تسعير أسواق المال لمعدل الفائدة الذي يدفعه البنك المركزي الأوروبي على الودائع المصرفية.

عائدات سندات منطقة اليورو

ارتفعت عوائد سندات منطقة اليورو الجمعة بعد انخفاضها خلال الأسبوع، حيث دعمت البيانات الاقتصادية واجتماع السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي التوقعات بخفض أسعار الفائدة في سبتمبر/أيلول. وارتفع عائد سندات الحكومة الألمانية لأجل خمس سنوات DE5YT=RR بمقدار 3,5 نقاط أساس، وارتفع العائد على سندات الحكومة الإيطالية لأجل عشر سنوات، وهو المعيار لدول

المحيط في منطقة اليورو، بمقدار ثلاث نقاط أساس، كذا ارتفعت عوائد السندات الفرنسية لأجل عشر سنوات FR10YT=RR بمقدار ثلاث نقاط أساس تماشياً مع السوق الأوسع.

استمرار محطات توليد الطاقة بالفحم

أعلنت وكالة الطاقة الدولية في تقرير الجمعة إن الطلب العالمي على الكهرباء من المقرر أن ينمو بأسرع وتيرة له في نحو 20 عاماً هذا العام مدفوعاً بزيادة الطلب على تكييف الهواء مع ارتفاع درجات الحرارة. وتوقع التقرير أن هذا الاتجاه، الذي من المتوقع أن يستمر حتى عام 2025، سيدعم الاستخدام المستمر لطاقة الفحم، حتى مع زيادة إنتاج الطاقة المتجددة. وقالت وكالة الطاقة الدولية إن الطلب المتزايد على الكهرباء، من الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات، يلفت الانتباه أيضا إلى أنماط الطلب

اقتصاد الناس

استعدادات في الأردن لوقف حبس المدين

يترقب الأردنيون تطبيق قرار إلغاء حبس المدين خلال العام المقبل، وذلك مع ارتفاع نسبة التعثر عن السداد خلال السنوات الماضية، خاصة بعد إغلاقات كورونا

عمان ـ **زيد الدبيسية**

يسيطر قرار إلغاء حبس المدين على النقاشات العامة في الأردن، خاصة بعدما أعاد نقيب المحامين الأردنيين يحيى أبو عبود القضية إلى الواجهة بعد إعلانه في تصريحات صحافية أن العمل بحبس المدين في الأردن سينتهي في منتصف العام 2025 وفقاً للتعديلات التي طرأت على التشريعات ذات العلاقة. وقال أبو عبود إن هذا القرار لا ينطبق على حالات محددة جدا تتعلق بحقوق العمال وبدلات الإيجارات وذلك بموجب تعديلات قانونية أثارت موجة واسعة من الجدل في الأردن وحظيت بتأييد منظمات دولية، وسط مخاوف من ضياع حقوق أصحاب الأموال. وقد ارتفعت حالات التعثر المالي في الأردن خلال السنوات القليلة الماضية بسبب الأوضاع المعيشية والتباطؤ الذي تعاني منه معظم القطاعات الاقتصادية بسبب انعكاسات جائحة كورونا وتداعياتها والظروف الجيوسياسية الإقليمية والدولية، وأخرها عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة واضطرابات البحر الأحمر وباب المندب. وتحدث الخبير الاجتماعي حسين الخزاعي عن خطورة حبس المدين، وقال إن عدد المقترضين الأردنيين من البنوك بلغ مليوناً و220 ألف شخص، بينهم ربع مليون من الإناث، ومعظمهم مقترضين لفترات تتجاوز السنتين أو الثلاث سنوات، وفقدانهم للوظائف خلال الأزمات ادى إلى تعثر سداد أقساط البنوك، وبالتالي خلق اضطرابات أسرية تدفع ثمنها المرأة بالدرجة الأولى.

وأضاف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن حالات التعثر المالي في ارتفاع بسبب الأوضاع المعيشية وتراجع أداء مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية، ما يعني أنه في حال الإبقاء على حبس المدين سيتم إيداع عشرات الآلاف من المواطنين في السجون، وبالتالي زيادة معاناة الأسر وتفاقم المشكلات الاجتماعية وانعدام قدرة المدين على السداد. وقال إنه يتوقع أن يتراجع إصدار الشيكات والكمبيالات التي تقدم كضمانة للدين بسبب مخاوف الدائنين من عدم تحصيل حقوقهم نتيجة لإلغاء حبس المدين، وهو ما كان يشكل ضمانة أساسية لتحصيل الأموال. وشمل التعثر المالي عدداً كبيراً من الفتيات اللواتي اقترضن من صناديق مختلفة وحاولت الحكومة مساعدتهن بتسديد أجزاء من القروض والمبالغ المترتبة عليهن لقاء الإفلات من الحبس والعقوبات الأخرى.

وقال وزير العدل الأردني أحمد الزيادات في تصريحات سابقة إن عدم حبس المدين لا يعني عدم ضمان حق الدائن، لأنه بالإمكان الحجز على أموال المدين وبيعها لإيفاء الدائن حقه من المدين الذي يمنع من السفر إلى حين سداد الدين، وخاصة أن الحالات التي يتوجب فيها عدم الحبس وفق مشروع قانون التنفيذ المعدل ترتبط بالأشخاص المحجوز عليهم للسفه أو الغفلة والزوجين معاً إذا كان لهما ابن عمره يقل عن 15 عاماً أو ابن من ذوي الإعاقة، أو إذا كان زوج المدين متوفياً أو نزيل مركز إصلاح وتأهيل...

وقد تم تخفيض مدة حبس المدين عن الدين الواحد على ألا تتجاوز ستين يوماً في السنة الواحدة بدلاً من 90 يوماً ولا تتجاوز مدة الحبس في السنة الواحدة 120 يوماً مهما تعدد الدائنون. والغاية من تخفيض مدة الحبس جاءت لمنح المدين فرصة لتأمين المبالغ المالية المترتبة عليه ومراعاة مصالح أسرته وخاصة إذا كان المدين هو المعيل الوحيد لأسرته، إضافة لتخفيف الاكتظاظ في السجون، حسب ما ورد في القانون. وتجاوزت مديونية الأفراد في الأردن 17 مليار دولار، وهي الموضحة رسمياً لدى البنوك، فيما هنالك مبالغ كبيرة كديون على الأفراد لمؤسسات مالية أخرى وقروض شخصية من الغير وأقساط للمحلات التجارية وغيرها.

أمام مصرف في عمّان، 19 يناير 2016 (خليل مرزعاوي/ فرانس برس)

زراعة

الحشرة القرمزية تنهش حقول تونس

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تهدد الحشرة القرمزية حقول التين الشوكي (الصبار) التي تعتبر مصدر رزق لآلاف الأسكان في تونس. وأعلنت وزارة الفلاحة رسمياً زحف الحشرة على أكثر من 50% من مساحات التين الشوكي وأن نسبة الضرر بلغت 100% في محافظة المنستير شرق وسط تونس. وتمتد مساحات التين الشوكي بمختلف أصنافها في تونس على نحو 600 ألف هكتار من بينها 400 ألف هكتار من التين الأملس و200 ألف هكتار من التين الشوكي. وصرّحت المكلفة بتسيير الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية في وزارة الزراعة، نعيمة المحفوظي، لوكالة الأنباء المحلية «وات»، أن الوزارة أعدت خطة وطنية لمكافحة الحشرة من خلال استكمال البؤر للحد من تقدمها السريع، فضلاً عن حظر نقل الثمار من الأراضي المصابة إلى مناطق أخرى.

لكن الخبير الزراعي والموظف السابق في منظمة «الفاو» التابعة للأمم المتحدة نور الدين نصراعتبر أن كلفة التأخر في مكافحة الحشرة القرمزية ستكون أكثر تأثيراً على المنتجين خلال السنوات القادمة، نتيجة تراجع المحاصيل والمساحات المزروعة، ما قد يرفع أثمان ثمار التين الشوكي أربعة أضعاف. وقال نصر في تصريح لـ«العربي الجديد» إن تونس مهددة بفقدان كامل مساحات زراعة التين الشوكي خلال السنوات القليلة القادمة، بينما كان بالإمكان تلافي هذه الخسائر الباهظة لو تم التدخل سريعاً عبر معالجة أولى البؤر التي ظهرت في محافظة المنستير.

وتابع «سيكون لبطء التدخل في معالجة بؤر الحشرة سريعة العدوى، تداعيات على الفئات الأكثر هشاشة في مناطق الإنتاج، حيث يستعمل مربو المواشي وصغار المزارعين الصبار كغذاء أساسي لقطعان المواشي». وتحولت منتجات التين خلال العقود الأخيرة إلى مصدر للعملة الصعبة بعد أن دخل القطاع الصناعي على الخط، حيث نشأ حول النبتة الشوكية نشاط صناعي لتصدير المنتجات المستخرجة من ثمرة التين. ووفق بيانات رسمية صادرة عن نقابة المزارعين في تونس، بعد قطاع التين الشوكي مصدر رزق لحوالي 150 ألف مزارع، فيما يبلغ معدل الإنتاج السنوي 552 ألف طن من الثمار. وشهد قطاع التين الشوكي ازدهاراً في تونس خلال السنوات الأخيرة، حيث أطلقت 48 مؤسسة ناشطة في المجال، 20 منها شركات تصدير. وتحتل تونس المركز الرابع عالمياً في تصدير التين الشوكي وفقاً لبيانات وزارة الفلاحة، فضلاً عن تصدير مشتقاته حيث تمكنت البلاد عام 2021 من تصدير قرابة الألف لتر من زيت بذور الثمرة التي تعرف محليا بـ «الهندي» وذلك بقيمة خمسة ملايين يورو.

ورصدت سلطات تونس أول بؤرة لهذه الحشرة في تونس منذ سبتمبر/أيلول 2021 بمحافظة المهدية وجاءت العدوى عبر تنقل المسافرين بين تونس والمغرب.

وتظهر الحشرة القرمزية على غرسات التين الشوكي على شكل كتلة بيضاء تشبه القطن وهي تتغذى على ألواح التين الشوكي من خلال امتصاص عصارة النبتة فتظهر على الألواح مناطق مصفرة تتسع شيئاً فشيئاً، لتؤدي في النهاية إلى سقوط اللوح المصاب وموت الجذع في حالة شدة الإصابة. ويؤكد عضو المكتب التنفيذي لاتحاد الفلاحين عادل كريم أن كلفة مكافحة الحشرة ومحاصرتها عالية وفق ما أثبتته تجارب البلدان التي عرفت انتشارا واسعاً للعدوى، ما يحد من إمكانيات القضاء عليها نهائياً، وفق تصريحه لـ«العربي الجديد». في المقابل، حذر رئيس الجمعية الوطنية لتنمية التين الشوكي محمد رشدي البناني من مخاطر فقدان تونس لكامل الغطاء النباتي من التين الشوكي في غضون عامين بسبب تأخر جهود مكافحة الحشرة القرمزية. وفسّر البناني دواعي القلق من خسارة كامل مساحات التين بارتباط المساحات ببعضها في مناطق وسط البلاد ما يوفر أرضية خصبة للحشرة للتنقل على نطاق واسع.

وقال البناني في تصريح لـ«العربي الجديد» إن استمرار انتشار المرض وبطء تدخل الدولة، يضر بكافة حلقات الإنتاج في منظومة التين الشوكي التي احتاجت عقوداً من أجل تنميتها. وتعوّل السلطات على الآف الدعسوقات التي جرى توريدها لمكافحة الحشرة القرمزية، حيث يؤكد المختصون أن استجلاب مئات الآلاف من الدعسوقات وتحقيق التأقلم كمي وسريع لها سيساعد على محاصرة العدوى. ويحتاج الهكتار الواحد من التين الشوكي بين خمسة الآف وعشرة آلاف دعسوقة حتى يتم القضاء على الحشرة القرمزية وتستعيد النبتة عافيتها.